

تمهيد:

القروض هي الاستخدام الاساسي لأموال البنوك التجارية، وإن عملية الإقراض للعملاء هي الخدمة الرئيسية التي تقدمها البنوك التجارية وفي نفس الوقت المصدر الأول لربحيتها، إن القروض قد تكون مقابل ضمانات مادية أو أوراق مالية أو تجارية، وقد تكون بضمانات شخصية المقرض أو شخصية ضامن آخر.

وقبل ان تقوم البنوك بتقديم قروض تقوم باتخاذ العديد من الاجراءات من اجل تفادي الوقوع في المخاطر.

1_الاطار العام للسياسة الاقتراضية:

تختلف سياسة الإقراض من بنك لآخر وفقا لأهدافه ومجال تخصصه، وقدراته المالية وسوف نتطرق في هذا العنصر لجميع هذه النقاط

1- مفهوم القروض:

القرض هو ذلك الفعل الذي يقوم بواسطته شخص ما هو الدائن، (والمتمثل في حالة القروض البنكية في البنك ذاته)، بمنح أموال إلى شخص آخر هو المدين، أو يعد بمنحها أيما أو يلتزم بضمانه أمام الآخرين، وذلك مقابل ثمن أو تعويض هو الفائدة. ويتضمن القرض الذي يعطى لفترة معينة وعد من طرف المدين بتسديده بعد انقضاء فترة يتفق عليها مسبقا بين الطرفين. ويقوم البنك أيضا بهذا الفعل نظرا للملائمة المالية للمدين أو الزبون، فالبنك عندما يقوم بإقراض شخص معين فهو يثق في أن هذا الشخص مستعد وقادر على القيام بعملية التسديد متى حل تاريخ الاستحقاق وهو ملزم بدفع ثمن اكتساب حق استخدام هذه الأموال وفق الشروط والصيغ المتفق عليها.

ومما سبق نتوصل فيها للعناصر المكونة للقرض وهي :

العنصر الأول: ويتمثل في عنصر الثقة فالدائن له ثقة في أن المدين سوف يقوم بالتسديد في الموعد المحدد، وبصفة عامة فهو قادر على الوفاء بكل الالتزامات التي تعهد بها.
العنصر الثاني: ويتمثل في ضرورة وجود فجوة زمنية ما بين منح الأموال وما بين استرجاعها وليس قرضا إن لم تكن هذه الفجوة موجودة.

2- مصادر القروض وخصائصها:

تتمثل مصادر القروض فيما يلي:

1- **مصادر القروض:** يتكون النظام البنكي من مجموعة من المؤسسات المالية، والنقدية وهي التي تقوم بعمليات التمويل، أي هي التي تقوم بدور الوساطة بين أصحاب الفائض المالي وأصحاب العجز المالي، وموارد هذه المؤسسات المالية والنقدية في منح القروض هي:

1-موارد البنوك:

هناك ثلاثة اقسام من الموارد :

أ- النقود التي تخلقها والتي تغذي ودائعها.

ب- الادخار السائل أو قصير المدى الذي تجمعه البنوك.

ج- الموارد المقترضة للمدى الطويل ورأسمالها الخاص.

2-موارد صناديق القروض المحلية:

تمول قروضها من قروض وهبات الجماعات المحلية.

3-موارد الشركات المالية: تأتي من أسواق رؤوس الأموال.

4- موارد المؤسسات المتخصصة: تأتي من أسواق رؤوس الأموال.

5- الموارد المالية للخزينة العامة: تجمع الخزينة العامة مواردها من:

أ- موارد الادخار.

ب- موارد من عند المؤسسات المالية والخاصة من البنك المركزي الذي يتم حسابها فعندما تحصل

هذه المؤسسات على هذه الموارد تقوم بتقديمها في شكل قروض إلى زبائنها.

ولكل مورد تأثير معين على السياسة الاقراضية للبنك

_2- خصائص القروض:

من الخصائص البارزة التي يتميز بها القرض، كونه يقوم أساسا على الاختيار لا الالتزام بخلاف

الضريبة التي تعتبر كمساهمة إجبارية في عمليات الاستثمار، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن القرض يؤثر فقط في درجة سيولة الوحدات الاقتصادية ولا أثر له على صافي مجموع الأصول، فهو من قبيل العمليات المتعلقة بحساب رأس المال، كما يختلف القرض على الاعتماد في كون هذا الأخير عقد بمقتضاه يضع البنك تحت تصرف العميل مبلغا معيناً، لفترة زمنية محددة وبسعر فائدة معين.

3 :تعريف السياسة الاقراضية:

تعرف على أنها ذلك الإطار الذي يشمل مجموعة من المعايير والشروط التوجيهية التي تزود بها إدارة منح الائتمان المختصة بما يحقق عدة أهداف كضمان المعالجة الموحدة للموضوع الواحد. ويجب توفير عامل الثقة لدى العاملين بالإدارة بما يمكنهم من العمل دون خوف من الوقوع في الخطأ وبالتالي مواجهة المخاطر. ومن جهة أخرى يجب توفير المرونة الكافية وسرعة التصرف دون الرجوع إلى المستويات العليا حسب نطاق صلاحيتهم وبالتالي تساهم السياسة الاقراضية في تحديد أهداف البنك ومما سبق فالسياسة الاقراضية هي عبارة عن مجموعة من التوجيهات المكتوبة المتعلقة بتحديد كافة الجوانب الخاصة بالقروض من ناحية الحجم والقواعد والمواصفات ومن ثم متابعة هذه القروض وتحصيلها وأخيرا وضع هذه السياسة الضرورية لتستند عليها مختلف المستويات الإدارية للبنك في برامج الإقراض الحالية والمستقبلية.

4: أهداف السياسة الاقراضية

- تهدف السياسة الاقراضية لتحقيق العديد من العناصر وهذه الأهداف يؤثر فيها عنصر مهم جدا يتمثل في اتخاذ القرار الائتماني بشكل صحيح وذلك بالاستناد امخطط دقيق يتجنب من خلاله البنك الوقوع في المخاطر.
- ومن أبرز اهداف السياسة الاقراضية مايلي:
- تحديد أنواع القروض وشروط وكيفيات منحها بالطريقة التي تمكن البنك من أن يضمن ربحيته.
 - القيام بوضع خطة تنسيقية تمكنه من دراسة سلوك العملاء.
 - التركيز في عملية اتخاذ القرارات الخاصة بالقروض في البنك على معايير موضوعية تمكن البنك من تحقيق أهدافه وكسب زبائنه وتجنب المخاطر.
 - تكييف السياسة الاقراضية مع أهداف البنك وأهداف النظام البنكي والاقتصاد الوطني.

5_ ضوابط السياسة الاقراضية:

تتمثل أهم ضوابط السياسة الاقراضية في النقاط التالية :

1-السياسة الاقراضية تخطط من طرف الإدارة العليا للبنك:

- يعتبر مجلس إدارة البنك هو الهيئة المختصة بإصدار ورسم السياسة الاقراضية وتقع على عاتقه إصدارها في شكل قرارات مكتوبة وملزمة مع إشراك جميع الإدارات ذات العلاقة بالائتمان ومنح القروض خصوصا الجانب التنفيذي والرقابي لتكون أكثر جدية وواقعية وتتماشى مع جميع الظروف.
- #### 2-السياسة الاقراضية تستند لشروط محددة :

تحتوي القرارات التي يصدرها مجلس إدارة البنك والخاصة بالسياسة الاقراضية على شروطا محددة ودقيقة مثل تحديد أنواع القروض البنكية ومجالات التمويل وحدود التمويل ,,, الخ وأجال استحقاقه وحدود وشروط السحب على المكشوف للعميل الواحد. وبالتالي يتم التركيز على كل هذه الجوانب في السياسة الاقراضية للبنك.

3-السياسة الاقراضية تمنح صلاحيات منح الائتمان البنكي:

من أهم القرارات التي تصدر في مجال إطار السياسة الائتمانية للبنك هي القرارات التي تحدد السلطات والصلاحيات لمنح الائتمان البنكي لكافة المستويات الإدارية والتنظيمية داخل البنك وتختلف حدود وصلاحيات وسلطات منح الائتمان من سياسة ائتمانية إلى أخرى ومن مستوى إداري إلى مستوى إداري آخر داخل الهيكل التنظيمي للبنك. وذلك بالاستناد للعديد من الاعتبارات المستندة لأهداف البنك وقراته التمويلية واستراتيجياته المستقبلية والوضعية الاقتصادية.

و عموما ما تركز السياسة الإقراضية على العناصر التالية:

1. **الأموال المتاحة للإقراض:** يتم التركيز في سياسات الإقراض القيمة الكلية للقروض بنسبة معينة من الموارد المالية المتاحة التي تتمثل أساسا في الودائع والقروض ورأس المال وهي بهذا الشكل تعد سياسة مرنة، يرتفع وينخفض في ظلها حجم الاستثمار في القروض، وفقا للارتفاع أو الانخفاض في حجم تلك الموارد، أي تحديد إجمالي القروض التي يمكن للبنك أن بمنحها لعملائه ككل وكذلك إجمالي القروض التي يمنحها للعميل الواحد. حيث أن ذلك التحديد يتوقف إلى حد كبير على مدى الاستقرار الذي تتصف به ودائع البنك
2. **تركيبه القروض:** تسمي هيكله محفظة القروض فهي توضح سياسة الإقراض، والقروض الجائز منحها وأهميتها النسبية، كما يمكن أن تحدد سياسة الإقراض أنواع القروض التي يجب الابتعاد عنها كذلك وكذا القروض الممنوعة منعا مطلقا، حيث أن تنوع الاستثمار في القروض يترتب عليه تخفيض في المخاطر دون أن يترك ذلك أثرا عكسيا على العائد. وفي هذا الصدد توجد العديد من استراتيجيات التنوع، فعلى سبيل المثال هناك التنوع وفق تاريخ الاستحقاق، والتنوع على أساس الموقع الجغرافي للنشاط الذي يوجه إليه القرض، التنوع وفق قطاعات النشاط وأخيرا يوجد التنوع على أساس طبيعة نشاط العميل داخل كل قطاع، ومن المتوقع أن تحدد سياسة الإقراض بمدى ذهاب البنك في تنوع استثماراته.
3. **الحدود القصوى للقروض:** وذلك حسب مستويات اتخاذ القرار عادة تحدد سياسة الإقراض الحد الأقصى للقرض الذي يقدمه حسب كل مستوى إداري مما يضمن سرعة اتخاذ القرارات.
4. **شروط الإقراض:** يجب أن تحدد سياسة الإقراض شروط القرض مثل الحد الأقصى لتاريخ استحقاق القرض مع مراعاة كلما زاد أجل الاستحقاق كلما زادت المخاطر، ثم إذا ما كان من الممكن اتباع استراتيجية تعويم معدل الفائدة أم الالتزام بمعدل فائدة ثابت طيلة فترة القرض وتقدير مخاطر الائتمان وتأثيره على معدل الفائدة وعلى إذا كان من الممكن اتباع سياسة المشاركة في القروض خاصة في الحالات التي تتعدى فيها قيمة القرض الحد الأقصى المنصوص عليه، كذلك فإن سياسة الإقراض تحدد الظروف التي ينبغي فيها مطالبة العميل بتقديم رهانات لضمان القرض، وأنواع الأصول التي يمكن قبولها، ونسبة القرض إلى قيمة الأصل المرهون والتي تتفاوت بتفاوت طبيعة الأصل ومدى تعرض قيمته السوقية للتقلب، والإجراءات التي ينبغي اتخاذها إذا ما انخفضت القيمة السوقية للأصل المرهون كما تحدد بدائل أخرى لضمان مستحقات البنك ومن الأمثلة على ذلك طرف ثالث كضامن للعميل والنص في عقد الإقراض على حق البنك في استرداد قيمة القرض فور إخلال العميل بأي من شروط التعاقد.
5. **سجلات القروض:** تركز السياسة الإقراضية على دراسة النماذج والسجلات المطلوب استيفاؤها أو الاحتفاظ بها مثل طلب القرض، مذكرة استعمال عن العميل، ميزانية العملاء والحسابات الختامية

- وكل القوائم المالية عن السنة الجارية والسنوات السابقة، تقارير المراجع الخارجي، سجل تاريخي بنمط العمل في تسديد القروض في الماضي، نماذج متابعة القروض.
6. مستويات اتخاذ القرار: يجب أن تحدد سياسات الإقراض المستويات الإدارية التي يقع على عاتقها الفصل في طلبات الاقتراض بما يضمن سرعة اتخاذ القرارات، عادة تحدد سياسة الإقراض الحد الأقصى للقرض الذي يقدمه كل مستوى إداري.
7. متابعة القروض: وكيفية معالجة القروض المتغيرة تحدد سياسة الإقراض الإجراءات الواجب اتباعها ليس فقط في منح القرض ولكن أيضا في متابعته تحصيله وتحديد أيام التأخير المسموح بها لقبول الأقساط والحالات والتي يجب التفاوض فيها مع العميل المتأخر والحالات الواجب فيها الموضوع للقضاء وكيفية عرض وتبويب القروض المتغيرة على الإدارة الأعلى.

2_ الأسس والاعتبارات التي تقوم عليها سياسة الإقراض:

- تتمثل الوظيفة الأساسية للبنك في تشغيل الأموال التي يحصل عليها من مصادره المختلفة بكفاءة، من أجل تحقيق أهدافه الخاصة وتفعيل دوره في التنمية الاقتصادية، لذلك فإن سياسة الإقراض يجب أن تعتمد أساسا على مجموعة من الأسس والاعتبارات عند توظيف أمواله:
1. الربحية: تسعى إدارة البنك لتحقيق الزيادة في ثروة البنك عن طريق تحقيق أرباح ملائمة لأن المعيار الأساسي لمدى كفاءة الإدارة هو حجم الأرباح التي يحققها، وتوزع هذه الأرباح بعد الاحتفاظ بجزء منها على شكل احتياطات إجبارية واختيارية ومخصصات متنوعة وأرباح معدة للتوزيع وتحقيق الأرباح يعني تكون إيرادات البنك أكبر من تكاليفه، والمصرف يسعى أن تكون كل عملية يقدمها تنطوي على عائد، إلا أن البنك عند تقديره لهذا العائد قد ينظر إلى المدى البعيد أي أن البنك يقدم تسهيلات للعميل أملا في تشجيعه على استخدام البنك في عمليات تعود عليه بالربح في المدى البعيد.
2. السيولة: إن مقدار السيولة لأي مال تتوقف على سهولة تحويله إلى نقود فكلما ازدادت هذه السهولة ازدادت سيولته لذلك فإن السيولة
3. الفرص الإقراضية:

تتمثل الفرص الإقراضية في:

أ. دراسة القوانن واللوائح التي تؤثر أو تحد من قدرته على الإقراض أو تحد من حريته في وضع الشروط لأن البنوك المركزية غالبا ما تضع قيودا على البنك التجاري تؤثر على سياسته في الإقراض وهذه القيود تشمل:

- نوع النشاط الجائز تمويله لمعرفة البنوك التجارية سواء من حيث المبدأ أو من حيث المنح المؤقت.
- تحديد الحد الأقصى الذي يمكن أن يفرضه أي بنك لأن النشاط أو لأي مؤسسة.
- تحديد السعر الأقصى الذي يمكن أن يحاسب البنك عليه.

- تحديد أنواع الضمان الواجب أخذه وكيفية حسابه والقيمة التسليفية بالنسبة للضمان.
هذا ويصدر البنك المركزي خطابات دورية للبنوك التجارية يحدد فيها القواعد التجارية التي يجب مراعاتها في الإقراض.

ب. القدرة الذاتية للبنك وطبيعة ودائعه: هناك عدة مجموعات لتضيف القروض حسب مجالات استخدامها، ولا يستطيع أي بنك أن يتخصص في كل تلك القروض ولكن غالباً ما يحدد البنك نوع القروض التي ستطلب منه ويقيم قدرته الذاتية على أساس ذلك، وعلى ذلك يكون لحجم ودائع البنك ومكانته دور كبير في تلبية طلب المقترضين، فالبنوك الموجودة في المدن الصغيرة تختلف عنها في البلدان الكبيرة أو ذات التجمعات الصناعية حيث أن المكان الذي يوجد فيه البنك يلعب دور كبير في تحديد نوع القروض الذي من المتوقع أن تطلب منه. وتؤثر في ذلك عدد الفروع التابعة للبنك وأماكن تواجدها وطبيعة النشاط الذي تموله هذه الفروع، كما أن البنك الجديد يختلف، من منظور القروض، عن البنك العتيق الذي استقر واستقرت سياسته وإدارته وأصبح يتمتع بخبرات إدارية وفنية في القروض بأنواعها، ولذلك فتقييم الفرص الإقراضية لا بد أن يكون مرتبطاً بالتنظيم الداخلي لعمليات الإقراض والتخصصات المتاحة للقروض المختلفة.

ج. صافي العائد المتوقع: بعد أن يستبعد البنك المجالات المحظور عليه إقراضها و بعد أن يستبعد المجالات التي لا يقدر عليها بسبب منافسيه أو قدراته الذاتية، فإنه يحاول ان يدرس فرص الإقراض الممكنة وكيفية توزيع ميزانية الإقراض (محفظة الإقراض) بين الأنواع المختلفة من القروض؟.

إن البنوك تحاول أن تحدد صافي العائد المتوقع من كل نوع من أنواع القروض المتاحة أمامها وهي بحسب الصافي عن طريق طرح المصاريف خدمة القرض والمصروفات الإدارية من إجمالي الفوائد العائدة من القرض. كما أن البنوك تحسب المخاطر المتوقعة نتيجة عدم السداد أو التأخير وتستخرج صافي العائد بعد أخذ مخاطر التأخير أو مخاطر عدم السداد في الحساب.

ولما كان العائد على القروض يختلف باختلاف أنواعها فإن إدارة البنوك غالباً ما تضع حدود قصوى لكل نوع من أنواع القروض ويطلق على هذه الهيكله محفظة القروض.

يتم اتخاذ قرار الاقتراض على مستويين من التنظيم الإداري هما، مستوى السياسة والمتابعة ومستوى التنفيذ إن كانت هناك اختلافات في الواقع العملي حسب حجم البنك ذاته.

3_ التحليل المالي كأداة لاتخاذ قرار منح القرض

1: تعريف اتخاذ القرار ومراحله.

- - عملية اتخاذ القرار هي: عملية اختيار بديل واحد من بديلين محتملين أو أكثر لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف خلال فترة زمنية معينة، وفي ضوء معطيات كل من البيئة الداخلية والخارجية والموارد المتاحة للمؤسسة.

2. مراحل عملية اتخاذ القرار:

يتم اتخاذ القرار على مراحل وهذه المراحل تختلف من مفكر إداري إلى آخر، وسوف يتم شرح هذه المراحل كما يلي:

- **تحديد المشكلة:** تبدأ عملية اتخاذ القرارات عادة بملاحظة بروز أو وجود مشكلة أو وان هناك فرصة مواتية لاتخاذ قرار ما يتعلق بالفرد أو الجماعة أو المنشأة.
- **جمع المعلومات:** في هذه الخطوة من الضروري أن نجتمع المعلومات التي نتوقع أنها سوف تساعدنا على تحديد المشكلة تحديدا أكثر وضوحا وذلك بما يساعدنا لاحقا على وضع البدائل المناسبة لحل المشكلة هذه المعلومات تتضمن ما يلي:
 - أ. معلومات موضوعية: وفيها نحاول أن نكشف الأطراف الداخلية في المشكلة وزمان ومكان حدوث هذه المشكلة ودرجة تكرار حدوثها في الماضي.
 - ب. معلومات ذاتية: وهي المعلومات التي تصف آراءنا واتجاهاتنا وأحاسيسنا تجاه المشكلة.
 - ج. معلومات متعلقة بالمعلومات التي حالت دون حل المشكلة في الماضي: والتي من المحتمل أن تدوم، وهذه المعوقات قد تكون معوقات نظامية أو مالية أو بشرية أو زمنية أو غير ذلك.
 - د. أي معلومات أخرى: إضافة إلى ما سبق يمكن أن تساعد على حل المشكلة.
- **طرح البدائل واختيار البديل المناسب:** يطلق على هذه الخطوة عدة مسميات من بينها طرح الحلول أو توليد الأفكار، هذه الخطوة من النموذج العام لاتخاذ القرارات يمثل جوهر الإبداع في حل المشكلات والتي تعتمد أساسا على الفرد أو الجماعة في طرح أكثر بديل لحل المشكلة.
- **تنفيذ الحل:** تتضمن هذه الخطوة من النموذج العام في اتخاذ القرارات تطبيق الذي يتم اختياره لحل المشكلة على أن عملية تنفيذ أي بديل أو حل ليست عملية يسيرة.
- **متابعة تنفيذ الحل:** عندما يتم تنفيذ حل ما لأية مشكلة فانه من الواجب مراقبة ومتابعة تنفيذ هذا الحل للوقوف على فاعليته في علاج المشكلة، ذلك انه إذا ما تبين من خلال متابعة تنفيذ هذا الحل بان قرار اختيار هذا الحل كان فعالا في علاج المشكلة فان هذا يعني أننا بذلك قد وصلنا إلى المرحلة الأخيرة من عملية حل المشكلة.

4_ التحليل بواسطة المؤشرات المالية لاتخاذ قرار منح القرض.

من ابرز الاليات التي تعتمد عليها البنوك في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة من اجل اتخاذ قرار منح القرض من عدمه هو التأكد من السلامة المالية للمؤسسة من خلال مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية

1 : المؤشرات المالية

على المسير أن يوازن بين هدفين أساسيين وهما هدف السيولة وهدف الربحية، وإن احتفاظ المؤسسة بسيولة كافية لمواجهة التزامات المؤسسة يؤدي إلى تدني المخاطر التي تعترض المؤسسة ومساهمتها، ومن جهة ثانية ينبغي على المسير المالي أن يقوم بكل ما في وسعه لتحقيق أرباح لتنمية إيرادات المساهمين في المؤسسة وذلك عن طريق توجيه السيولة النقدية المتوفرة إلى التوظيفات قصيرة الأجل والاستثمارات طويلة الأجل، وإن استمرار حياة المؤسسة يستلزم التوفيق بين هذين الهدفين المتناقضين.

ويرتكز التوازن المالي على مجموعة من المؤشرات وهي:

أولاً: الرأس المال العامل: يعتبر الرأس المال العامل أداة من أدوات التحليل المالي المستعملة في تقييم البنية المالية للمؤسسة والحكم على مدى توازنها المالي، خاصة على المدى القصير، وذلك بتاريخ معين. ويتمثل كذلك في ذلك الجزء من الأموال الدائمة المستخدمة في تمويل جزء من الأصول المتداولة بعد تمويل كل الأصول الثابتة.

ويمكن تقسيم الرأس المال العامل إلى مايلي:

1- رأس المال العامل الإجمالي: هو مجموع الأصول المتداولة، لذا يسر بعض المحللين الماليين انه لا

داعي لوضع مصطلح آخر بما انه من الناحية المالية هناك مصطلح يؤدي إلى نفس المعنى.

2- رأس المال العامل الصافي: هو جزء من الأموال الدائمة المستخدمة في تمويل جزء من الأصول

المتداولة، ويحسب كما يلي:

رأس المال العامل الصافي = إجمالي الأصول المتداولة - إجمالي الخصوم المتداولة

3- رأس المال العامل الخاص: هو جزء من الأموال الخاصة المستعملة في تمويل جزء من الأصول

المتداولة بعد تمويل الأصول الثابتة. ويحسب كما يلي:

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة - الأصول الثابتة

4- رأس المال العامل الأجنبي: هو مبلغ من الأموال الدائمة الأجنبية المستعملة في تمويل الأصول

المتداولة.

ويحسب كما يلي:

رأس المال العامل الأجنبي = رأس المال العامل الصافي - رأس المال العامل الخاص

إن رأس المال العامل الموجب مؤشر جيد لسيولة المؤسسة على المدى القصير، ولا يمكن له أن يقيس السيولة على المدى المتوسط والطويل، والتي تهتم البنوك المقرضة التي لها علاقات دائمة مع المؤسسة، خاصة إذا تعلق الأمر بالقروض المتوسطة وطويلة الأجل. إذن كلما كان مبلغ رأس المال العامل موجبا، كلما كان ذلك مؤشرا على وضع مالي مريح من حيث التوازن المالي (السيولة) والعكس صحيح، غير أن تدعيم هدف السيولة يؤثر سلبا على مردودية المالية، لأن الاعتماد على الأموال الدائمة في تمويل الأصول المتداولة يعتبر بمثابة التجميد لموارد المالية تتحمل المؤسسة تكلفتها المتمثلة في تكلفة الفرصة البديلة، أي الإيرادات المضاعى بها لو أن هذه المؤسسة استخدمت تلك الأموال في أحسن بديل اقتصادي.

ثانيا: احتياجات رأس المال العامل

هو ذلك الجزء من الأموال الدائمة الممولة لجزء من الأصول المتداولة، والذي يضمن للمؤسسة توازنها المالي الضروري. وتظهر هذه الاحتياجات عند مقارنة الأصول المتداولة مع الموارد المالية قصيرة الأجل. ويحسب كما يلي:

احتياجات رأس المال العامل = (الأصول المتداولة - النقدية) - (ديون قصيرة الأجل - السلفات المصرفية)

في احتياجات الدورة استثنيا النقدية لأنها لم تصبح في حاجة إلى سيولة، وفي الموارد استثنينا السلفات المصرفية وكل الديون قصيرة الأجل التي لم يبقى لها مدة زمنية من اجل التسديد وبالتالي لم تصبح موردا ماليا قابلا للاستخدام.

حالات احتياجات رأس المال العامل: لاحتياجات رأس المال العامل ثلاث حالات هي:

1- موجب: أي احتياجات التمويل أكبر من موارد التمويل، فدورة الاستغلال لا تغطي كل احتياجاتها والمؤسسة بحاجة إلى رأس مال عامل موجب أي إيجاد موارد خارج دورة الاستغلال وهي رأس المال العامل.

2- سالب: هذا يعني أن احتياجات التمويل اقل من موارد التمويل وفي هذه الحالة الموارد تغطي احتياجاتها لذا فالمؤسسة بغير حاجة إلى رأس مال عامل موجب نظريا ولكن تطبيقيا على المؤسسة أن توفر رأس مال عامل موجب لمواجهة الأخطار المحتملة.

3- معدوم: هذا يعني أن احتياجات التمويل مساوية لموارد التمويل، في هذه الحالة تغطي دورة الاستغلال فالمؤسسة هنا لا تحتاج إلى تمويل خارج دورة الاستغلال.

في التحليل المالي عندما تكون قيمة احتياجات رأس المال العامل سالبة يعاب على المسيرين أن هناك موارد مالية متاحة فائضة لم تستخدم في دورة الاستغلال لتوسيع نشاط المؤسسة، كسندات توظيف إضافية تدر أموالاً على المؤسسة مثلاً، أو زبائن إضافيين لزيادة كسب ثقة الزبائن... الخ. وإذا كانت قيمة احتياجات رأس المال موجبة، فيعاب على المسيرين أنهم لم يبحثوا على موارد مادام ضمان التسديد موجوداً والتمثل في كبر بعض المخزونات أو بعض الحقوق، خاصة وأن بعض الموارد المالية منخفضة أو حتى منعدمة التكلفة ويساهم بشكل بارز في زيادة حركية وسرعة نشاط دورة الاستغلال. وبالتالي كلما كانت احتياجات رأس المال العامل تقترب من الصفر دلت على حسن تغطية الاحتياجات بالموارد.

ثالثاً: الخزينة

هي مجموع الأصول الجاهزة التي توجد تحت تصرف المؤسسة لمدة دورة الاستغلالية، أي مجموع الأموال السائلة التي تستطيع المؤسسة استخدامها فوراً. وتحسب كما يلي:

الخزينة = القيم الجاهزة - السلفات المصرفية

= رأس المال العامل الصافي - احتياجات رأس المال العامل الصافي

من خلال العلاقة الموضحة أعلاه نجد أن وضعية الخزينة ترتبط برأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل وعند تحليل الوضعية نكون أمام ثلاث حالات:

1- الخزينة الموجبة: أي رأس المال العامل أكبر من احتياجات رأس المال العامل فالمؤسسة تجمد جزء من أموالها وهذا بطرح مشكل الربحية وعلى هذا يجب على المؤسسة أن تعالج بعض التزاماتها أو تمديد أجل التسديد للزبائن.

2- الخزينة السالبة: في هذه الحالة رغم وجود رأس المال العامل إلا أنه أقل من احتياجات رأس المال العامل وعليه فإن الخزينة سالبة أي هناك نقص في السيولة وأن المؤسسة عاجزة عن توفير السيولة اللازمة لتغطية الديون المستحقة، إذن هناك عجز هيكلية.

3- الخزينة المعدومة (المثلى): في هذه الحالة نجد أن رأس المال العامل قد قام بتلبية كل احتياجاته أو بمعنى أدق نجد تطابق بين السيولة المتوفرة واستحقاقية الديون وهي الوضعية المثلى للخزينة وهي صعبة المنال لأن لا تأتي إلا باستخدام الأمثل لموارد المؤسسة.

5_ التحليل بواسطة النسب المالية لاتخاذ القرار.

1_ تعريف النسب المالية:

يعتبر هذا الأسلوب من أساليب التحليل المالي الأكثر شيوعاً في عالم الأعمال والذي تعتمد عليه البنوك، وذلك لأنه يوفر عدداً كبيراً من المؤشرات المالية التي يمكن الاستفادة منها في تقييم أداء الشركة في مجالات الربحية والسيولة والكفاءة في إدارة الأصول والخصوم.

وتعرف النسب المالية بأنها "علاقة تربط بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية. وقد تتواجد البنود التي تدخل في اشتقاق النسب المالية على القائمة نفسها كما قد تتواجد هذه البنود على قائمتين ماليتين".

2 : أنواع النسب المالية:

تقسم النسب المالية إلى ما يلي:

اولا : نسب السيولة.

ثانيا : نسب النشاط.

ثالثا : نسب المديونية.

رابعا : نسب الربحية.

خامسا : نسب السوق.

1- نسب السيولة: تستخدم نسب السيولة كأدوات لتقييم المركز الائتماني للمنشأة والذي يعبر عادة عن مدى قدرتها في الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل. وتشمل ما يلي:

- النسبة الجارية:

نسبة الجارية = الأصول المتداولة ÷ الخصوم المتداولة

النسبة الجارية هدفها قياس قدرة المنشأة على مواجهة التزاماتها التي تستحق في موعدها، فإن كانت هذه النسبة المرتفعة يقول مراقب التسيير أن المؤسسة لها فائض في السيولة، وبإمكان المؤسسة الاستثمار.

- نسبة السيولة السريعة:

نسبة السيولة السريعة = (الأصول المتداولة - المخزونات) ÷ الخصوم المتداولة

تقوم نسبة السيولة السريعة باختبار عملية التغطية المتداولة والتي تقدمها الأصول السريعة التحول إلى النقدية وهي أصول متداولة مرتفعة السيولة مثل النقدية وما يعادلها والاستثمارات قصيرة الأجل وحسابات مدينين وتعتبر حسابات المدينون أوراق القبض من أصول السريعة لأنه يمكن بيعها عادة إلى مؤسسة مالية أو مؤسسة مع عمل تخفيض مقابل انتظار هذه الأخيرة لميعاد الاستحقاق. فإن كانت هذه النسبة مرتفعة يقول

مراقب التسيير تستطيع المؤسسة تغطية احتياجاتها المتداولة ولها فائض في السيولة، وأن بإمكان المؤسسة الاستثمار دون الاعتماد على المخزونات على خلاف النسبة الجارية التي تعتمد على المخزونات.

● النسبة النقدية:

نسبة النقدية = الأصول النقدية وشبه النقدية ÷ الخصوم المتداولة

هذه النسبة تقيس ما مدى النقدية المتاحة للمؤسسة، إذا كانت مرتفعة فإن مراقب التسيير يقول إن المؤسسة يمكنها تغطية مصاريفها اليومية، من تسديد أجور العمال، عمليات الشراء....الخ.

2- نسب الأداء أو النشاط: تستخدم هذه النسب لتقييم مدى نجاح إدارة المنشأة في إدارة الموجودات والمطلوبات. أي أنها تقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة للمنشأة في اقتناء الموجودات ومن ثم مدى قدرتها في الاستخدام الأمثل لهذه الموجودات.

ويمكن تقسيم هذه النسب إلى مجموعتين رئيسيتين:

● نسب أو معدلات دوران الموجودات والمطلوبات المتداولة: وتشمل مايلي:

● معدل دوران الذمم المدينة:

$$= \text{صافي المبيعات} \div \text{رصيد المدينين}$$

متوسط فترة التحصيل:

$$= 360 \div \text{معدل دوران الذمم المالية}$$

ويقىس هذان المعدلان كفاءة إدارة الائتمان ومدى فاعلية سياسات الائتمان والتحصيل. إن مراقب التسيير يقول كلما زاد معدل دوران الذمم المدينة أو انخفض متوسط فترة التحصيل كلما كان ذلك مؤشرا جيدا وأن المؤسسة في حالة جيدة والعكس بالعكس.

● معدل دوران المخزون:

$$= \text{تكلفة البضاعة المباعة} \div \text{رصيد المخزون}$$

● متوسط فترة الاحتفاظ بالمخزون:

$$= 360 \div \text{معدل دوران المخزون}$$

ويقىس هذان المعدلان مدى كفاءة وفاعلية إدارة المخزون. إن مراقب التسيير يقول كلما زاد معدل دوران المخزون أو انخفض متوسط فترة الاحتفاظ بالمخزون كلما كان مؤشرا جيدا والعكس بالعكس وذلك مع مراعاة أن ارتفاعه أكثر مما يجب يزيد من مخاطر إدارة المخزون.

- معدل دوران الذمم الدائنة:

$$= \text{تكلفة البضاعة المباعة} \div \text{رصيد الدائنين}$$

- متوسط فترة الائتمان:

$$= 360 \div \text{معدل دوران الذمم الدائنة}$$

ويقىس هذان المعدلان مدى نجاح تحقيق الملائمة بين سياستي البيع والشراء. إن مراقب التسيير يقول كلما انخفض معدل دوران الذمم الدائنة وزاد متوسط فترة الائتمان كلما كان ذلك مؤشرا على تخفيض الضغوطات التي ستوجهها المنشأة من زاوية السيولة مما سيزيد من طول الفترة الزمنية التي يمنحها الموردون لتسديد فواتير المشتريات وهذا ما يخفف من ضغوطات السيولة.

- نسب أو معدلات دوران الموجودات طويلة الأجل: وتقيس كفاءة الإدارة في استغلال موجوداتها الثابتة بفاعلية تحقق العائد الأقصى لها. وكلما ارتفعت هذه المعدلات كان ذلك دليل جودة العكس بالعكس.

ومن أهم هذه المعدلات:

- معدل دوران الموجودات:

$$= \text{صافي المبيعات} \div \text{جملة الموجودات}$$

تقيس هذه النسبة مدى فعالية استخدام المنشأة لأصولها لتوليد الأرباح، إن مراقب التسيير يقول كلما زاد هذا المعدل فإن المؤسسة تحقق في الأرباح باستعمال أصولها وإذا انخفض فإن المؤسسة تحقق خسائر لما تستعمل أصولها.

- معدل دوران الموجودات الملموسة الثابتة:

$$= \text{صافي المبيعات} \div (\text{الموجودات الثابتة} - \text{الموجودات غير الملموسة الثابتة})$$

تقيس هذه النسبة مدى فعالية استخدام المنشأة لأصولها الملموسة الثابتة لتوليد الأرباح، إن مراقب التسيير يقول كلما زاد هذا المعدل فإن المؤسسة تحقق في الأرباح باستعمال أصولها الثابتة وإذا انخفض فإن المؤسسة تحقق خسائر.

- 3- نسب المديونية (رأس المال): هذا النوع من النسب يعطي مؤشرات دقيقة حول الوضع المالي للمنشأة على المدى الطويل، كما تبين قدرة المنشأة على تسديد ديونها والتزاماتها الطويلة المدى مثل السندات والقروض طويلة الأجل. وهي بالتالي تبين مقدار مساهمة الديون إلى رأس المال.

ومن أهم النسب المستخدمة في هذا المجال مايلي:

- نسبة الديون: تبين هذه النسبة مدى مساهمة المقرضين في تمويل استثمارات المنشأة. إن المتمم لهذه النسبة يمثل نسبة مساهمين المالكين في التمويل. إن مراقب التسيير يقول إن نسبة المديونية المنخفضة

تعني عدم تركيز المنشأة على الاقتراض لوحده مما يقلل من نسب العائد المتوقعة لو استخدمت المنشأة كامل طاقتها الافتراضية. بينما تعني نسبة المديونية العالية ارتفاع تكاليف المديونية والخطر الذي قد يحصل مستقبلا. يفضل الدائنون نسبة اقتراض متوسطة أو معقولة. فكلما انخفضت هذه النسبة زاد هامش الأمان بالنسبة لهم في حالة إفلاس الشركة وبيع أصولها. على العكس من ذلك يفضل الملاك نسب اقتراض مرتفعة لتعظيم نصيبهم من الأرباح.

وتحسب كما يلي: نسبة الديون = جملة الديون ÷ جملة الموجودات

- نسبة تغطية الفوائد: تعتبر هذه النسبة مؤشرا على قدرة المنشأة على مواجهة فوائد القروض المستحقة. إن مراقب التسيير يقول كلما زادت هذه النسبة دلت على ارتفاع مقدرة المنشأة على خدمة ديونها، وهذه النسبة تبين المدى الذي تقبل به المنشأة في تدني أرباحها ولا زالت قادرة على تغطية أو دفع الفائدة ديونها. وتحسب كما يلي:

معدل تغطية الفائدة = الأرباح قبل الفائدة والضريبة ÷ الفائدة على الديون

- نسبة تغطية الأعباء الثابتة: يمكن القول أن هذه النسبة تأخذ بعين الاعتبار المشاكل التي تتعرض لها المنشأة في حالة فشلها في سداد التزاماتها الثابتة أو حين عجزها الوفاء بمدفوعات الفائدة أو دفع رواتب العاملين مثلا. وتحسب كما يلي:

معدل تغطية الأعباء الثابتة = (الأرباح قبل الفائدة والضريبة + الإيجارات) ÷ (الفائدة على الديون + الإيجارات + احتياطي تسديد سندات الدين)

- نسبة تغطية التدفقات النقدية:

=
$$\frac{\text{الأرباح قبل الفائدة والضريبة} + \text{النقدية} + \text{الإيجارات}}{\text{الالتزامات المالية الثابتة} + \text{الأرباح على الأسهم العادية} + \text{دفعات تسديد الدين}}$$
 - 1 - نسبة ضريبة الدخل

- نسبة الاقتراض إلى حق الملكية: وهذه النسبة تبين العلاقة بين تمويل المنشأة والتمويل المقدم من أصحاب المنشأة. ويقصد بالتمويل هنا القروض طويلة الأجل. والنسبة تبين كفاءة إدارة المنشأة في استخدام القروض طويلة الأمد.

وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة الاقتراض إلى حق ملكية} = \text{إجمالي القروض} \div \text{حقوق المساهمين}$$

- نسبة الاقتراض إلى إجمالي رأس المال: وهي مثل النسبة السابقة إلا أن هذه النسبة تركز على رأس المال.

$$= \text{إجمالي القروض} \div \text{رأس المال الدائم للمنشأة}$$

- نسبة الأصول الثابتة إلى حق الملكية: وتشير هذه النسبة بصورة خاصة إلى المدى الذي يمكن للمنشأة استثمار أموال المالكين في شكل أصول ذات معدل دوران منخفض ولتحديد نوع التمويل الذي تستخدمه مستقبلاً، كذلك أن تقرر المنشأة فيما إذا كان الأفضل الاعتماد على أموال المالكين أو الاقتراض إذا كانت عملية الاقتراض بتكلفة منخفضة.

وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة الأصول الثابتة إلى حق الملكية} = \text{الأصول الثابتة} \div \text{حقوق الملكية}$$

- نسبة الخصوم المتداولة إلى حقوق الملكية: تشير هذه النسبة إلى العلاقة بين الأموال التي يقدمها أصحاب المنشأة مقارنة بالأموال المتدفقة عن طريق الالتزامات الجارية. يلاحظ عدم قدرة المنشأة في الحصول على القروض طويلة الأجل إذا لم تنجح في تأمين الأموال اللازمة لتغطية هذه الالتزامات. بمعنى أن انخفاض هذه النسبة سيظمن أصحاب القروض طويلة الأمد.

وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة الخصوم المتداولة إلى حقوق الملكية} = \text{الخصوم المتداولة} \div \text{حقوق الملكية}$$

- نسبة الأصول المتداولة إلى الاقتراض: تعني مدى النقدية المتوفرة التي تتمكن بواسطتها المنشأة سداد التزاماتها من القروض. وبالتالي تتمكن من تحويل أصولها المتداولة السريعة إلى نقد بأقصر فترة ممكنة تكون في وضع مالي أفضل مقارنة بالمنشآت الأخرى حيث تتحمل منشأة كهذه خسائر قليلة عند التصفية بعض أصولها لتسديد ما عليها من التزامات مستحقة.

وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة الأصول المتداولة إلى الاقتراض} = \text{الأصول المتداولة} \div \text{إجمالي القروض}$$

4- الربحية: تمثل مردودية المتتالية من استخدام عنصر من العناصر المحركة للنشاط في المؤسسة، وقياس الأثار المباشرة المترتبة عن استخدام أصول معينة أو خصوم معينة، وهي مقارنة النتيجة بما استخدم لتحقيقها.

ومن أهم النسب المستخدمة في هذا المجال مايلي:

- نسبة ربحية الأصول: تبين هذه النسبة ما استخدم من أصول للحصول على النتيجة، وبالوحدات تمثل ما تعطيه الوحدة النقدية الواحدة من الأصول الثابتة والأصول المتداولة من النتيجة الإجمالية، فالعبرة ليس في ضخامة الأصول المستخدمة بقدر ما هي في مردودية هذه الأصول.

وتحسب كما يلي: نسبة ربحية الأصول = النتيجة الإجمالية ÷ مجموع الأصول

عندما تكون هذه النسبة مرتفعة يمكننا القول أن أصول المؤسسة حققت النتيجة المنتظرة وحققت ربح، وعندما تكون منخفضة يمكن القول أن أصول المؤسسة لم تحقق النتيجة المرجوة.

- نسبة ربحية الأموال الخاصة: تمثل مردودية الأموال الخاصة، أو هي النتيجة المتحصل عليها من استخدام أموال المساهمين من نتيجة صافية.

وتحسب كما يلي: نسبة ربحية الأموال الخاصة = النتيجة الصافية ÷ الأموال الخاصة

وكلما كانت هذه النسبة مرتفعة زادت أهمية وجاذبية أسهم المؤسسة المتداولة في بورصة الأسهم والسندات.

- نسبة ربحية النشاط: تمثل نسبة مردودية رقم الأعمال، أو ما تقدمه الوحدة النقدية من ربح، فضخامة رقم الأعمال في بعض الأحيان قد تكون مضللة، لأن زيادة النشاط في المؤسسة يتزامن في العادة مع تزايد الأعباء الكلية، قد تمتص هذه الأعباء كل رقم الأعمال وتتبخر معها الأرباح. وبالتالي فهذه النسبة تبين كفاءة المسيرين في إدارة كل من رقم الأعمال والأعباء الكلية.

وتحسب كما يلي: نسبة ربحية النشاط = النتيجة الإجمالية ÷ رقم الأعمال السنوي

5- نسب السوق: تستخدم هذه النسب محلي الأسهم في أداء مهامهم لدى تقييم أداء الشركات، كما تخدم المستثمرين الحاليين والمحتملين الذين يتعاملون في أسواق المال في التعرف على اتجاهات الأسعار السوقية للأسهم.

ومن أهم النسب المستخدمة في هذا المجال ما يلي:

- عائد السهم العادي: ويعتبر العائد على السهم مؤشرا جيدا لقياس كفاءة أداء المؤسسات المالية وهو ضروري لما يلي:

- التنبؤ بالأرباح المتوقع توزيعها.

- معدلات النمو المتوقع تحقيقها.

- القيمة المستقبلية للأسهم.
- وضع السياسات الخاصة بالأرباح.

ويحسب كما يلي:

عائد السهم العادي = صافي الربح بعد الضريبة - توزيعات الأسهم الممتازة ÷ عدد الأسهم العادية

- نسبة سعر السهم إلى عائده: وتقيس هذه النسبة التوقعات المستقبلية للشركة في السوق، وكلما ارتفعت كان هناك نظرة ايجابية لوضعها في المستقبل.
- وتحسب كما يلي: نسبة السعر إلى عائده = القيمة السوقية للسهم ÷ العائد المحقق على السهم
- نسبة المدفوع من الأرباح: هذه النسبة تعطي فكرة عن نسبة الأرباح الموزعة لحملة الأسهم العادية من صافي الربح القابل للتوزيع.
- وتحسب كما يلي: نسبة المدفوع من الأرباح = الأرباح الموزعة على حملة الأسهم العادية ÷ الأرباح المحققة بعد الضرائب وحملة الأسهم الممتازة
- عائد التوزيع: تفيد في الحكم على فرص الاستثمار بالإضافة إلى النسب الأخرى.
- وتحسب كما يلي: عائد التوزيع = حصة السهم من الأرباح الموزعة ÷ سعر السهم السوق

5: التحليل بواسطة الجداول المالية لاتخاذ القرار.

جداول التدفقات النقدية هي عبارة عن أدوات مستخدمة في الحكم على فعالية تسيير الموارد المالية واستخداماتها وذلك اعتمادا على عناصر الخزينة الذي يعد المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على تسيير مالية

المؤسسة وتجنب مخاطر الاستغلال، وتعتبر هذه الجداول من أهم القوائم الأساسية التي تستعمل لتقييم مدى

قدرة المؤسسة على توليد وخلق الأموال، ومن هذه الجداول نجد جدول التدفقات النقدية، جدول التمويل.

1: التحليل المالي باستخدام جدول التدفقات النقدية.

تعتبر جدول التدفقات النقدية من القوائم المالية الأساسية التي توفر معلومات مهمة التي تعتبر صلة الوصل

بين قائمة الدخل وقائمة الميزانية ولذلك فإنها يمكن أن تكشف نقاط القوة والضعف في نشاط المنشأة من تحليل المعلومات المهمة التي تكشفها، وما يمكن أن يتوصل إليها تحليلها من مؤشرات كمية توفر أداة مهمة لتقييم سياسات المنشأة في مجال الاستثمار والتمويل والتوسع المستقبلي من هذه النسب نجد:

اولا : نسب جودة الربحية

وهذا المقياس يبين مدى أهمية ارتفاع النقدية المتحصل عليها خلال السنة من الأنشطة التشغيلية فكلما ارتفع

صافي التدفق النقدي كلما ارتفعت جودة الربحية ويقاس من خليل المؤشرات النسبية الآتية:
*نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية:

تقيس هذه النسبة مدى القدرة على تلبية هذه الاحتياجات وما توفره منها، وتتم وفق العلاقة التالية:
التشغيلية = $\frac{\text{التدفقات النقدية التشغيلية الداخلة النقدية التدفقات كفاية نسبة}}{\text{التدفقات النقدية التشغيلية الاساسية}}$

مؤشر تدفق النقدية التشغيلية:

يفيد هذا المؤشر في بيان نسبة الأرباح النقدية من أصل صافي الأرباح السنوية المحتسبة على أساس الاستحقاق، وتتم وفق العلاقة التالية:

مؤشر تدفق النقدية التشغيلية = $\frac{\text{صافي التدفقات من الانشطة التشغيلية}}{\text{الربح الصافي}}$

نسبة التدفق النقدي:

توضح هذه النسبة مدى كفاءة سياسات الائتمان التي تتبعها المؤسسة في تحصيل النقدية، وتتم وفق العلاقة التالية :

نسبة التدفق النقدي = $\frac{\text{التدفقات النقدية التشغيلية الداخلة}}{\text{رقم الاعمال}}$

ثانيا : نسب جودة السيولة

توفر السيولة لدى المؤسسة ما يسمى بجانب أو هامش الأمان وذلك لقدرتها على مواجهة التزاماتها المالية وبما أن صافي التدفقات المالية المتأتية من الأنشطة التشغيلية يمثل الأساس الذي سند إليه في توفير السيولة

فان جدول تدفقات الخزينة يوفر معلومات مهمة في هذا الجانب من خلال النسب الآتية:
أ نسبة التغطية النقدية-:

تبين هذه النسبة ما إذا كانت المؤسسة تحقق نقدية بما فيه الكفاية لمواجهة الت ازماتها الاستثمارية، والتمويلية، وتكون وفق ما يلي:

نسبة التغطية النقدية = $\frac{\text{صافي التدفقات من الانشطة التشغيلية}}{\text{التدفقات النقدية}}$

التدفقات النقدية الخارجية للأنشطة الاستثمارية والتمويلية

ب مؤشر التدفقات النقدية الضرورية- :

تقيس هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على خلق نقدية من الأنشطة التشغيلية بشكل يكفي لمواجهة احتياجاتها

التمويلية وفق العلاقة التالية:

$$\text{مؤشر التدفقات النقدية الضرورية} = \frac{\text{صافي التدفقات من الانشطة التشغيلية}}{\text{الديون المستحقة الاداء}}$$

ج نسبة الفائدة المدفوعة- :

تعد هذه النسبة مؤشر على مدى تغطية صافي التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية للفوائد المتعلقة بالقروض والديون بأنواعها.

$$\text{نسبة الفائدة المدفوعة} = \frac{\text{الفائدة المدفوعة}}{\text{صافي التدفقات من الانشطة التشغيلية}}$$

صافي التدفقات من الانشطة التشغيلية

ثالثا : نسب جودة السياسة المالية

يوفر جدول تدفقات الخزينة معلومات يمكن عن طريقها تحليل مؤشرات ونسب للحكم على مدى كفاءة الإدارة في مجال السياسة المالية المتبعة وهنا نتطرق للنسب الموالية:

أ نسبة التوزيعات النقدية- :

تعكس هذه النسبة سياسة توزيع الأرباح على المساهمين ومدى قدرة التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية على

مواجهة التزامات المؤسسة اتجاه المساهمين ومدى استقرار هذه النسبة من فترة إلى أخرى.

$$\text{نسبة التوزيعات النقدية} = \frac{\text{التوزيعات النقدية للمساهمين}}{\text{صافي التدفقات من الانشطة التشغيلية}}$$

صافي التدفقات من الانشطة التشغيلية

ب نسبة متحصلات الفوائد التوزيعات- :

تعتبر هذه النسبة مؤشر على مدى أهمية المتحصلات النقدية من الاستثمارات المالية في الأسهم والسندات مقارنة بالتدفقات التشغيلية.

$$\text{نسبة متحصلات الفوائد والتوزيعات} = \frac{\text{محصلات الفوائد والتوزيعات}}{\text{صافي التدفقات من الانشطة التشغيلية}}$$

صافي التدفقات من الانشطة التشغيلية

6_ التحليل المالي باستخدام جدول التمويل.

يعتبر تحليل الأنشطة المالية أمرا ضروريا للحكم على مدى نجاح أو فشل السياسات المالية المتبعة في المؤسسة، وبالتالي تمكين الإدارة من اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة، ويستلزم ذلك استخدام أداة

يمكنها أن تعكس حركة الأموال من وإلى المؤسسة، وتزويد من يهيمه الأمر بالمعلومات التي يحتاجها سواء كان من داخل أو خارج المؤسسة، ويمثل جدول التمويل الأداة المطلوبة.
أولاً: تعريف جدول التمويل.

هو جدول يتضمن الموارد المالية للمؤسسة واستخداماتها في فترة زمنية محددة، كما يبين التغيرات في ثروة المؤسسة لنفس الفترة، ومن هنا جاء جدول التمويل ليتجاوز التحليل الساكن إلى التحليل الوظيفي، وذلك من

خلال تحديد التدفقات المالية بين كل من الموارد والاستخدامات، اعتماداً على تحديد الفرق بين ميزانيتين وظيفيتين لسنتين متتاليتين.

ثانياً: بناء هيكل جدول التمويل.

يقوم جدول التمويل على الفرق بين التدفقات المستقرة والتدفقات القصيرة الأجل، فالجزء الأول من الجدول

يبين الاستخدامات المستقرة والموارد الدائمة، ومن خلال الفرق بينهما نحصل على التغير في رأس المال العامل، أما الجزء الثاني من الجدول فيبين التدفقات القصيرة الأجل، وذلك من خلال الفرق بين موارد الاستغلال وخارج الاستغلال والخزينة وبين استخدامات كل منهم على حدي، ويتمثل هذا الفرق في التغير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي

1- الجزء - الأول من جدول التمويل:

يحتوي الجزء الأول من جدول التمويل على العناصر التالي:

- الموارد الدائمة التي جلبتها المؤسسة خلال الدورة المالية.

- الاستخدامات المستقرة التي كونتها المؤسسة لنفس الدورة.

تتمثل الموارد الدائمة في التغير في الموارد الدائمة بين نهاية الدورة السابقة ونهاية الدورة الحالية، أما الاستخدامات المستقرة فتتمثل في التغير في الموارد المستقرة لدورتين متتاليتين، وبالتالي فالجزء الأول من الجدول يتضمن التغير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي.

الجزء الأول من جدول التمويل يعطي التغير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي معبر عنه بالتغيرات في الموارد الدائمة والاستخدامات المستقرة.

ثانياً: تحليل محتوى الجزء الأول من جدول التمويل.

يحتوي على:

1-الموارد الدائمة: وتنقسم إلى:

أ-الموارد الداخلية:

وتتمثل في القدرة على التمويل الذاتي caf وتعتبر من أهم الموارد الدائمة التي تعتمد عليها المؤسسة في

تدويل احتياجات المالية والعلاقة توضح كيفية حساب هذا المورد:

القدرة على التمويل الذاتي = النتيجة الصافية + الاهتلاكات والمؤونات

ب- الموارد الخارجية: وتتمثل في:

*التنازل عن عناصر الأصول الثابتة:

وتلجأ المؤسسة لهذا الإجراء للتقليل من الاحتياجات والرفع في الموارد وتشمل هذه العملية التنازل عن الاستثمارات المادية والمالية والمعنوية بسعر تنازل يحدد محاسبيا وبناءا على معطيات السوق.

*الرفع في الأموال الخاصة:

وهي الوسيلة التي تمكن المؤسسة من جلب أموال جديدة من خليل عرض أسهم وسندات للبيع، وتبرز أهمية

هذا المورد في وجود سوق المال إذ يعطي فرصة أكبر لرفع رأس المال خصوصا إذا كانت المؤسسة تحقق مردودية مرتفعة.

ج الارتفاع في الديون المالية-

وتتمثل في الديون الجديدة المتحصل عليها خلال الدورة المالية (باستثناء الاعتمادات البنكية الجارية) ، ويمكن

أن تكون في صورة قروض مستدينة، وعليه تعتبر الديون المالية الجديدة في المبلغ المسدد من طرف الدائنين،

وعليه يمكن حسابها كما يلي:

ديون الدورة الحالية = ديون الدورة السابقة + الارتفاع في الديون - التسديدات

2- الاستخدامات المستقرة: وتتمثل في:

أ- التوزيعات المدفوعة خلال الدورة الجارية:

تتمثل في أرباح الأسهم الموزعة خلال الدورة المالية الجارية، ويمكن حسابها وفق العلاقة التالية:

الأرباح الموزعة = نتيجة الدورة السابقة - الارتفاع في الاحتياطات

ب- حيازة الأصول الثابتة:

وتشمل الاستثمارات المادية والمعنوية والمالية بقيمة الإجمالية، ويمكن حسابها وفق العلاقة التالية:

استثمارات الدورة الحالية = استثمارات الدورة السابقة + الحيازة - التنازل

- ج المصاريف الموزعة لعدة سنوات-:

وهي تلك المصاريف التي وزعت على السنوات الخمس القادم، وتحسب انطلاقا من معطيات الميزانية والمعلومات المحاسبية المكتملة لها.

د- الانخفاض في الأموال الخاصة :

وهي عملية المعاكسة لعملية الرفع في الأموال الخاصة.

ه-تسديد الديون المالية :

تتمثل في امتلاك القرض خلال الدورة الحالية، ويمكن حسابه من خلال العلاقة التالية:

ديون الدورة الحالية = ديون الدورة السابقة + الارتفاع في الديون - التسديد

ثالثا: تحليل الجزء الثاني من الجدول.

يحتوي الجزء الثاني على التغيرات التالية:

- التغير في عناصر الاستغلال

- التغير في عناصر خارج الاستغلال

- التغير في الخزينة الصافية الإجمالية

- 1 التغير في عناصر الاستغلال :

ويقصد بها الاحتياجات المالية لدورة الاستغلال في الدورة الجارية الناتجة عن التباعد الزمني بين أجال التسديد وأجال الدفع.

أ- التغير في استخدامات الاستغلال :

تتمثل في التغير في المخزونات والتغير في حقوق الاستغلال.

ب- التغير في موارد الاستغلال :

تتمثل في التغير في ديون الاستغلال خصوصا المورد والحسابات الملحقه به.

ج- التغير في العناصر خارج الاستغلال :

يتمثل في الاحتياجات المالية الناتجة عن النشاطات غير الأساسية والأنشطة ذات الطابع الاستثنائي وتتضمن العناصر التالية:

د- التغير في استخدامات خارج الاستغلال: وهي الاستخدامات غير متضمنة في استخدامات الاستغلال.

هـ- التغير في الموارد خارج الاستغلال: وهي الموارد غير المدرجة في موارد الاستغلال.

* الفرق بين العنصرين السابقين يعطي التغير في العناصر خارج الاستغلال.

2- التغير في عناصر الخزينة :

تعتبر محصلة كل التغيرات السابقة وتشكل فيما يلي:

* التغير في موارد الخزينة: متمثلة في الاعتمادات البنكية الجارية التي جابت خلال الدورة الجارية.

* التغير في استخدامات: وتشمل السيولة النقدية التي وضعت في شكل متاحات خلال الدورة.

الفرق بين العنصرين السابقين يعطي التغير في الخزينة.

-مخطط التمويل :

هو عبارة عن وثيقة تقديرية تنبئية طويل ومتوسط الأجل يتم إعداده انطلاقا من برنامج الاستثمارات الذي تختارها المؤسسة لكن يمكن إعداده خصيصا لاستثمار معين، من بين أهم الأهداف من إعداده المقارنة في

- جدول متعدد وتقديري ما بين 3 الى 5 سنوات بين:
- الاستخدامات وهي الاحتياجات المتعلقة بالتمويل بالاستثمارات.
 - المصادر المتوقع أن تستخدم لتغطية الاحتياجات.